دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعزيز بيئة ريادة الأعمال

رشا احمد حسن
باحث دكتوراة بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية حقوق جامعة المنوفية

مقدمة :

ظهر الاهتمام بالمشروعات الصغيرة في الدول النامية والمتقدمة مع تزايد مشكلة البطالة في تلك المجتمعات ، فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح قديم وجديد في نفس الوقت ، فالمشروعات الصغيرة موجودة ضمن الأنشطة الصناعية والتجارية والحرفية في أي دول العالم في ظل تطور المجتمعات الإنسانية وصولا للاهتمام الدولى والمحلى بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر خاصة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضى مع ظهور حالة الركود التضخمى التي ضربت الاقتصاديات الغربية المتقدمة في ذلك الوقت وإنتقلت منها للدول النامية .

وتساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق أثار خارجية موجبة نذكر منها :

المساهمة في رفع معدلات التوظف والتدريب .

العمل على تطبيق التكنولوجيا المحلية وتطويرها .

المساهمة في إنتاج السلع والخدمات محلياً بما يوفر النقد الأجنبي .

تساهم المشروعات الصغيرة المسجلة أو الرسمية في دفع الضرائب والتأمينات المختلفة مما يزيد من الدخل المحلى .

يعزز وجود المشروعات الصغيرة من إمكانية تحقيق التكامل الرأسى والأفقى في العمليات الإنتاجية وحسب كل قطاع إنتاجى .

تعمل المشروعات الصغيرة على سرعة إدرار الدخل .

وعلى الجانب الأخر ينتج عن المشروعات الصغيرة أثار خارجية سالبة منها ما يلى :

المشروعات الصغيرة هي البيئة الاقتصادية الحاضنة لأنشطة الاقتصاد غيرالرسمي. .

بعض أنشطة المشروعات الصغيرة أنشطة ملوثة للبيئة خاصية المتوطنة داخل المدن الكبري المكتظة بالسكان.

تهرب بعض أنشطة المشروعات الصغيرة من دفع الضرائب أو التسجيل ومسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة مما يزيد من حالات التهرب الضريبي ، خاصة في ظل غياب الرقابة الحكومية لأنشطة المشروعات الصغيرة.

ويهتم البحث بدور البنوك المتخصصة خاصة بنك التنمية والإئتمان الزراعي - في تعزيز وتفعيل نجاح المشروعات الصغيرة في مصر، ونقصد بذلك الدور ليس الدور التمويلي فقط وإنما يتعدي ذلك إلي توفير البيئة المواتية لها والداعمة لها في مجالات عديدة نذكر منها :

التمويل المصرفي .

المشاركة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات المقترحة .

المشورة الفنية والتكنولوجية .

دراسة الأسواق المتاحة والممكنة .

دعم صادرات المشروعات الصغيرة.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في النقاط التالية :

إن إنخفاض القدرات الإنتاجية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر - وفي ظل غياب برامج المساندة الحكومية لتلك المشروعات - يعمل ذلك على عدم الإستفادة علي المستوي القومي من تحقيق وفورات للحجم الكبير مما يساهم في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية بالمقارنة بالمنتجات المماثلة المستوردة ، فضلا عن إنخفاض جودة المنتجات المحلية بالمقارنة مع المنتجات المستوردة .

تواجه البنوك المتخصصة في مصر منذ فترة دخول جهات غير مصرفية للمنافسة في تمويل القطاعات الاقتصادية التي تمولها تلك البنوك ، ولقد قام البنك المركزي بحذف كلمة بنك متخصص في القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وذلك إيماء إلي ضرورة توجه تلك البنوك للصرافة الشاملة .

واجه بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر العديد من المشاكل الوظيفية والمؤسسية والتي أثرت بالسلب علي كفاءته في منح الائتمان المصرفي لفئة كبيرة من المنتفعين علي مستوي الجمهورية ، ولقد كانت أغلب تلك المشكلات ناتجة من اسلوب إدارة البنك عبر العقود السبع الماضية وتأثرها في المقام الأول بالقرارات السياسية والتنفيذية للإدارة الاقتصادية ، ومن ثم لم يكن هناك إستقلالية في إدارة المنظومة المصرفية علي مستوي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ومجموعة فروعه المنتشرة علي مستوي الجمهورية، الأمر الذي تولد عنه العديد من الضياعات الاقتصادية المتراكمة عبر فترة طويلة من الزمن ، وكان من نتيجة تلك الضياعات وصول خسائر البنك في ٢٠١٥/٦/٣٠ لـ ٥ مليار جنية مصري .

فروض البحث:

يمكن صياغة الفروض الرئيسية للبحث في النقاط التالية :

الدعم المؤسسي والتمويلي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر - خاصة في الريف - له أهمية بالغة في نجاحها .

مراعاة الاعتبارات الاقتصادية عند تطوير المنظومة المصرفية لبنك التنمية والائتمان الزراعي شرط ضروري للتطوير ولكنه ليس كافيا .

يمتلك بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر القدرات المؤسسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الريف المصري .

أهداف البحث

يستهدف البحث معالجة المشكلة البحثية من خلال ما يلي :

استعراض الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مواجهة مشاكل البطالة وتحقيق التنمية الريفية في مصر .

بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك المتخصصة وخاصة بنك التنمية والائتمان الزراعي - بما يملكه من مقومات مؤسسية وإنتشاره الجغرافي - في المساندة التمويلية والتسويقية والدعم الفني والإداري للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الريف المصري .

بيان الأهمية الاقتصادية لبنك التنمية والائتمان الزراعي في إنجاح قروض مشروعك ٢٠١٥-٢٠٢٠.

الدراسات السابقة :

تناولت الكثير من الدراسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، خاصة في الفترة التي أعقبت تطبيق الإدارة الاقتصادية في مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عام ١٩٩٠ وحتي الأن .

ونذكر من تلك الدراسات و

أ- دراسة حسين عبد المطلب الأسرج بعنوان: " المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية " والتي استهدفت دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلي الدول العربية ، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها ، وكذا إقتراح عدد من المحاور التنمية وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم دورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية. وكان من أهم توصيات تلك الدراسة فيما يخص تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ؟

★ وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبري سواء علي المستوي القطري أو الدولي.

ب- دراسة علاء مصطفي عبد المقصود أبوعجيلة عن : " التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة .

ولقد استهدفت تلك الدراسة بعض الأهداف نذكر منها
وإبراز دور التمويل المصرفي وتميزه عن أنواع التمويل الأخري .
كيفية إستفادة المنشأت الصغيرة من التمويل الإسلامي .
دراسة دور الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك المتعاملة معه في توفير التمويل الإسلامي للمنشآت الصغيرة.
ومن توصيات الدراسة : " ضرورة تعديل القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المسمى بقانون تنمية المنشآت الصغيرة ليكون قانون تنمية المشروعات الصغيرة ، مع تعديل معيار عدد العاملين من خمسين عاملا إلي مائة عامل لخلق فرص عمل جديدة تستوعب عدد كبير من العاطلين وهو النموذج المتبع في بعض الدول " .

ج- دراسة شرين بشري غالي توما عن : دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر أهمية التوازن بين كل من الأداء الأجتماعي والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر" (دراسة تحليلية للحالة المصرية).
وكان من أهداف تلك الدراسة ما يلي :
ومراجعة النظريات والتجارب الدولية التي تناولت دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر.
مراجعة برامج التمويل متناهي الصغر في الحالة المصرية لتقدير حجم الفجوة بين النظريات والتجارب الدولية والتطبيق في الحالة المصرية ، ومن ثم إكتشاف أثر بعض برامج التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر .
ومن أهم توصيات الدراسة : " أهمية الوصول إلي المزيج الأمثل بين الإستدامة المالية والوصول إلى الفقراء، فذلك المزيج يحقق عمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر ويحقق رسالتها " .

د- دراسة شيماء السيد فاضل محمد الزلاط عن : قياس مدي كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة من ١٩٩١ - ٢٠١٠). ولقد استهدفت تلك الدراسة إلقاء الضوء علي الخدمات
المالية التي تقدمها العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر . وكان من توصيات الدراسة: " أن هناك علاقة وثيقة بين قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الإدارة المحلية في مصر ، حيث تتحقق معظم مصالح هذا

القطاع من خلال أجهزة الإدارة المحلية ، مما يطرح تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية لإعلاء شأن الرقابة الشعبية ومحاصرة الفساد في المحليات ".

هـ- دراسة سالي أحمد محمد سيد عاشور عن : المردود الإقتصادي للتمويل متناهي الصغر في مصر . ولقد تمثل الهدف الرئيسي لتلك الدراسة في رصد المردود الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج التمويل متناهي الصغر في مصر ، وبما يعزز الإستفادة من تلك البرامج في تحقيق النموالاقتصادي والاجتماعي في مصر.

ولقد إقترحت الدراسة - في إطار السعي نحو زيادة معدل الإختراق والوصول إلى عدد أكبر من المقترضين – اللجوء إلي صيغ جديدة لتقديم التمويل متناهي الصغر وفي مقدمتها صيغ التمويل الإسلامي حيث هي الأكثر ملائمة للأغلبية المسلمة في مصر.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث للنقاط التالية:

دور المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مواجهة مشكلة البطالة ، خاصة في الريف المصري ، ومن ثم تحقيق إستفادة متبادلة من خلال:

الإستفادة من الإنتشار الجغرافي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي علي مستوي الجمهورية ، وذلك بغرض المساندة التمويلية والإدارية والإستشارية لمتلقي قروض مشروعك (٢٠٢٠-٢٠١٥) خاصة في الريف المصري.

إعادة هيكلة المنظومة المصرفية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي، وذلك للإستفادة من مجموعة فروعه المنتشرة على نطاق واسع في الريف المصري مع تطويرها ، وذلك بغية تخفيض خسائر البنك وتحقيقه أرباح مرة أخرة ، ومن ثم إستدامة العمليات المصرفية له خاصة في مجال الزراعة .

يمتلك بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر ميزة تاريخية يجب إستغلالها عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر - خاصة في إطار المشروع القومي التمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر منذ عام ٢٠١٤ وحتي الآن - هذا بالإضافة لدوره المؤسسي في دعم وتمويل تلك المشروعات بالمشاركة مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة التنمية المحلية.

الأهمية التمويلية لبنك التنمية والائتمان الزراعي في تمويل الإنتاج الحيواني والعمليات المتعلقة بالزراعة في الريف المصري ، هذا بالإضافة إلي استحواذ القروض قصيرة الأجل على نسبة كبيرة من تلك القروض لتلك الأنشطة الإنتاجية .

منهج البحث :

يعتمد الباحث علي المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى استخدام الأسلوب التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة ، وكذلك الاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة .

ومن أهم مصادر البيانات للبحث :

- التقارير والمنشورات المختلفة لبنك التنمية والائتمان الزراعي ، سواء علي مستوي البنك الرئيسي أو فزع البنك بمدينة النوبارية .

- نشرات وتقارير البنك المركزي المصري .

- الكتاب الإحصائي السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى المباحث الثلاث التالية :

المبحث الأول : ماهية المشروعات الصغيرة وخصائصها .

المبحث الثاني : البنوك المتخصصة ودورها في الاقتصاد القومي .

المبحث الثالث : الأهمية الاقتصادية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي لدعم قروض المشروعات الصغيرة في الريف المصري.

الخاتمة، وتشمل النتائج والتوصيات

المبحث الأول

ماهية المشروعات الصغيرة وخصائصها

تمهيدى :

تشمل المشروعات الصغيرة الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو أي منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال - لا يزيد عن خمسين عاملا في التشريع المصري - ولا يقتصر مصطلح المشروعات الصغيرة على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الانتاج الأسرية أو المنزلية.

وتشير بعض الإحصائيات إلي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين ٤٠ ٪ = ٨٠ ٪ من إجمالي فرص العمل ، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول ، فعلي سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو ٨٥٪ ، ٥١ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية علي الترتيب.

الاهتمام القومي في مصر بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر :

ظهر الإهتمام المحلي الرسمي وغير الرسمي في مصر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق الحكومة المصرية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عام ١٩٩١ ، والتي نتج

عنها تزايد معدلات البطالة نظرا لعدم إلتزام الحكومة بالتعيين تلقائيا لخريجي الجامعات والمؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة في الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة ، هذا بالإضافة لتزايد حالات المعاش المبكر وتسريح جزء كبير من العمالة مع تطبيق عمليات الخصخصة لشركات قطاع الأعمال العام.

ولقد نتج عن تلك الأثار السلبية لسياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي سواء سياسات التثبيت الاقتصادي أو سياسات التكيف الهيكلي إهتمام الحكومات المصرية المتعاقبة بالبعد الإجتماعي لبرنامج الإصلاح الإقتصادي متمثلا في الصندوق الاجتماعي للتنمية واهتمامه الأساسي بتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خاصة للخريجين الجدد الجادين في الاستغناء عن الوظيفة الحكومية وتنفيذ مشاريع خاصة بهم ، وقد قام الصندوق الاجتماعي في هذا السياق بإنشاء حاضنات للأعمال في بعض المحافظات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي الجمهورية (من أمثلة حاضنات الأعمال المنصورة وأسيوط وتلا بالمنوفية).

المعايير المختلفة لتصنيف وتعريف المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر :

عرف القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ (قانون تنمية المنشآت الصغيرة) المنشأة الصغيرة - في تطبيق أحكام هذا القانون- بأنها : كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا. وعلي الجانب الأخر عرف القانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشأة متناهية الصغر - في تطبيق أحكام هذا القانون - بأنها كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا إقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه

٣ / ١ : التصنيفات الدولية للمشروعات الصغيرة :

يمكن تصنيف وحدات المنشآت الصغيرة في ثلاث فئات

٣ / ١ / ١ : أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس:

وهي أنشطة يقوم بها أكثر الناس فقرا ليحصلوا علي أقواتهم في غياب الحماية بمظلة الضمان الإجتماعي ، ومعظم هؤلاء الناس يفتقرون إلي المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية وإمكانية الوصول للأسواق ..الخ . وأغلب تلك الأنشطة غير رسمية وغير مرخص بها قانونا كعمل تجاري.

٣ / ١ / ٢ ، المشروعات الحرفية أو الحرفيين:

تعرف الحرفة اليدوية بأنها تلك التي لا تشمل إلا علي الحرفي أو المالك نفسه ونادرا ما يزيد عدد العاملين في هذه المنشآت عن ١٠ عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية ، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تدر دخلا دون أن يكون لها مقرمعين ، ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أصولا ثابتة لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلا من الماكينات ، ويلاحظ أن

عدد هؤلاء الحرفيون كبير جدا في الدول النامية وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية غير مسجلة.

٣ / ١ / ٣ : المنشآت الصغيرة.:

المشروعات الصغيرة هي تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التي تستهدف الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل ، وذلك من خلال إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات . وتعتمد علي العمالة الماهرة وغير الماهرة المتوفرة محليا وتستخدم التكنولوجيا والخامات المتاحة محليا . وتحتاج تلك المشروعات إلى دعم ومعونة مجتمعية في المجالات الإدارية والتمويلية والفنية التي لا تمتلكها مثل التسويق والمحاسبة والتكاليف والجودة والتمويل والإنتاجية والتدريب والتكنولوجيا والمعلوماتية والإستشارات القانونية والبحوث والتطوير .

٣/٢ المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة وخصائصها ؛

٣ / ٢ / ١ : المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة ؛

يظهر الجدول التالي رقم (١) أمثلة لتعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول (١٠) :

جـــــدول رقم (١)

أمثلة لتعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول الدولة

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة مشروعات صغيرة	أقل من ٥٠٠ عامل	مبيعات أقل من ٥ مليون دولار سنوياً
الاتحاد الأوربى : مشروعات متناهية الصغر . مشروعات صغيرة . مشروعات متوسطة .	أقل من ١٠ عمال . أقل من ٥٠ عامل . من ٥٠ :٢٥٠ عامل	المشوعات الصغيرة (مبيعات أقل من ٧ مليون يورو سنوياً أو ٥ مليون يورو حجم الأصول) . المشروعات المتوسطة (مبيعات أقل من ٤٠ مليون يورو سنوياً أو ٢٧ مليون يورو حجم الأصول .
تركيا : مشروعات متناهية الصغر . مشروعات صغيرة . مشروعات متوسطة .	أقل من ١٠ عمال . من ١٠ : ٤٩ عامل . من ٥٠ : ١٩٩ عامل	لا يوجد

تايلاند : مشروعات صغيرة . مشروعات متوسطة	من ١٥ : ٥٠ عامل . من ٥١ : ٢٠٠ عامل	المشروعات الصغيرة (أقل من ٥٠ مليون باهت حجم الأصول) . المشروعات المتوسطة (أقل من ٢٠٠ مليون باهت حجم الأصول) .

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري - المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ - المجلد السابع والخمسون - القاهرة - ص ٧٥.

وعلي الجانب الأخر حددت السياسة الائتمانية لبنك التنمية الصناعية والعمال المصري وصف المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر عند تحديد شرائح التسهيلات الائتمانية - وفق السياسة الائتمانية للبنك لعام ٢٠١٦ - كما يظهرها الجدول التالي رقم (٢):

جدول (٢)

جدول التسهيلات المحددة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر

وصف الشركة / المنشأة	الشركات القائمة	الشركات الجديدة تحت التأسيس
	حجم الأعمال السنوية (للعميل المنفرد و/ أو الأطراف المرتبطة)	
الصغيرة	من ١٠ مليون جم : أقل من ٢٠ مليون جم	رأس المال المدفوع
الصغيرة جداً	من مليون جم : أقل من ١٠ مليون جم .	من ٥٠ ألف مليون جم للمنشآت الصناعية ، والى ٢ مليون جم لغير الصناعية .
متناهية الصغر	أقل من مليون جم	أقل من ٥٠ ألف جم

المصدر : بنك التنمية الصناعية والعمال المصري - السياسة الائتمانية للبنك لعام ٢٠١٦ - ص ٥٣ .

٣ / ٢ / ٢ أهم خصائص المشروعات الصغيرة :

من خصائص المشروعات الصغيرة .

إنخفاض الطاقة الانتاجية .
إنخفاض الأجور .
إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال .
الإعتماد علي الخامات المحلية .
القدرة علي الإنتشار الجغرافي وأثر ذلك علي تخفيف الهجرة من الريف للحضر .
التخفيف من حدة التركيز الصناعي .
تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز تدريب تمد بها المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة .

المبحث الثاني
البنوك المتخصصة ودورها في الاقتصاد القومي
تمهيد :
البنوك المتخصصة : هي مؤسسات مصرفية تتخصص في التمويل المصرفي النشاطات معينة زراعية أو صناعية أو عقارية أو مشروعات الإسكان وكذا مشروعات التنمية الصناعية . ومن أمثلة تلك البنوك في مصر :
بنك التنمية والإئتمان الزراعي .
البنك العقاري المصري العربي .
بنك التعمير والإسكان .
بنك التنمية الصناعية والعمال.
بنك تنمية الصادرات .
وتواجه تلك البنوك منذ فترة دخول جهات غير مصرفية المنافسة في تمويل القطاعات الإقتصادية التي تمولها تلك البنوك ، ولقد قام البنك المركزي بحذف كلمة بنك متخصص في القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ وذلك إيماء إلي ضرورة توجه تلك البنوك للصرافة الشاملة .
ويهتم البحث بدور البنوك المتخصصة خاصة بنك التنمية والإئتمان الزراعي - في تعزيز وتفعيل نجاح المشروعات الصغيرة في مصر، ونقصد بذلك الدور ليس الدور التمويلي فقط وإنما يتعدي ذلك إلي توفير البيئة المواتية لها والداعمة لها في مجالات عديدة نذكر منها :
التمويل المصرفي .
المشاركة في إعداد دراسات الجدوي للمشروعات المقترحة .
المشورة الفنية والتكنولوجية .
دراسة الأسواق المتاحة والممكنة .
دعم صادرات المشروعات الصغيرة .
ومن المفيد في هذا السياق أن نتناول أولا دور وأهمية البنوك المتخصصة في الاقتصاد الوطني.

أولا : ماهية البنوك المتخصصة ودورها في الاقتصاد القومي :

البنوك المتخصصة : هي البنوك التي تتخصص في القيام بالعمليات بالعمليات المصرفية ومقابلة الإحتياجات الائتمانية لقطاعات اقتصادية محددة، ولا يكون قبول الودائع الجارية من أوجه أنشطتها الرئيسية ومن ثم فليس من وظائفها الرئيسية خلق نقود الودائع . وهذا ما يجعلها تختص بتمويل نشاط اقتصادي مرتبط بإسمها .

كما تختلف البنوك المتخصصة عن البنوك التجارية فيما يلي :

مدة وأجال عملياتها .

مصادر تمويلها .

طبيعة المجال الذي تعمل فيه .

وعلى الجانب الأخر تكمل البنوك المتخصصة عمل البنوك التجارية ، حيث تخدم القطاعات الاقتصادية التي تعجز البنوك التجارية عن تلبية احتياجاتها طويلة الأجل ، وتعمل علي تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل بشروط ميسرة من حيث فترات وأقساط السداد وبأسعار فائدة تقل عن تلك التي تعمل بها البنوك التجارية .

وعلي المستوي التنظيمي والمؤسسي قد تأخذ البنوك المتخصصة إطارا تنظيميا في شكل : -

مؤسسات حكومية.

مؤسسات عامة مستقلة .

مؤسسات خاصة .

شركات مساهمة وهو الشكل الغالب لها .

والبنوك المتخصصة ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، خاصة بالنسبة للدول النامية ، من خلال التسهيلات الائتمانية التي تقدمها إلي قطاعات الانتاج المختلفة .

ثانيا : أسباب إنشاء البنوك المتخصصة :

ظهرت الحاجة للبنوك المتخصصة نتيجة للعديد من الأسباب والتطورات المرحلية مع تطور الأنشطة الاقتصادية المختلفة . ومن بين تلك الأسباب مايلي؛

حماية صغار المزارعين والحرفيين وصغار الملاك من الوقوع في دائرة المديونية الخبيثة لصغار المرابين ، والتي وصلت في بعض الأحيان لنزع الملكية الزراعية أو العقارية ورهن الممتلكات ، وقد شهدت القري والأحياء المصرية العديد من تلك التجارب إبان الإحتلال البريطاني لمصر خاصة أن أغلب المرابين المنتشرين في ربوع الريف المصري أنذاك كانوا من الإنجليز.

عدم توافر الأطر المؤسسية والتنظيمية لتوفير التمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من قبل البنوك التجارية.

رغبة بعض الدول في دفع وتيرة التنمية لبعض القطاعات الإقتصادية لديها من خلال توفير التمويل المتخصص الأنشطة ذلك القطاع.

ثالثا : أنواع البنوك المتخصصة

تتعدد أنواع البنوك المتخصصة التي يتم تأسيسها وفقا للحاجة إلى تنمية وتطوير قطاع اقتصادي معين في الدولة . ومن أهم أنواع البنوك المتخصصة :

البنوك الصناعية :

والتي تهدف بصفة خاصة إلي تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المؤسسات الصناعية لفترات متوسطة أو طويلة الأجل ، كما تقوم بتمويل المشروعات الصناعية الجديدة أو المساهمة في إنشائها وكذلك إقراض المشروعات القائمة . وتساهم البنوك الصناعية في تحقيق التنمية الصناعية ، والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بها وذلك بغرض المشاركة في تنويع هيكل الإنتاج ، كما تقوم هذه البنوك بإعداد البيانات الخاصة بدراسات الجدوي الاقتصادية للمشاريع الصناعية مما يساعد علي تحديد مجالات عديدة للإستثمار الصناعي . ومن أمثلة البنوك الصناعية في مصر بنك التنمية الصناعية والعمال المصري .

البنوك الزراعية

وتتولي هذه البنوك توفير الإئتمان اللانم لتدبير إحتياجات الزراعة الضرورية للمزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية من مستلزمات الإنتاج (أسمدة ، ألات ، ومعدات ، .... الخ) أو نقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الزراعة والري . ومن أمثلة البنوك الزراعية في مصر بنك التنمية والائتمان الزراعي.

ج- البنوك العقارية

وتهدف هذه البنوك إلي تمويل الإستثمارات العقارية ، حيث تقدم القروض ذات الأجال المحددة لملاك العقارات المبنية مقابل رهونات عقارية (أراضي أو مبانى)، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا فهي تعتمد على مصادر تمويل طويلة الأجل أيضا . ويعتبر البنك العقاري المصري العربي من أمثلة تلك البنوك في مصر .

د- بنوك الاسكان ؛

وتتخصص هذه البنوك في تمويل شراء أو بناء المساكن لذوي الدخل المحدود . وتساهم بنوك الإسكان والتعمير في إعداد دراسات الشروط وطرح القرعة العلنية للأراضي والشقق الجديدة في المجتمعات العمرانية الجديدة ، وكذا تمويل تلك المشروعات . ويعتبر بنك الإسكان والتعمير من أمثلة تلك البنوك في مصر .

هـ - بنوك الإستثمار :

والوظيفة الأساسية لتلك البنوك هي دراسة المشروعات الاقتصادية الكبري وتقديم الخدمات والمنتجات الإستثمارية ذات القيمة المضافة للعملاء

رابعا : البنوك المتخصصة والتطورات المصرفية العالمية والمحلية :
الملاحظ للتطورات المصرفية العالمية يجد أن أغلب الدول المتقدمة قد تخلت عن البنوك المتخصصة وذلك للعديد من الأسباب ومنها :
حدوث طفرة تنموية حقيقية ومتوازنة في أغلب القطاعات الاقتصادية لديها .
وجود العديد من المؤسسات غير الحكومية التي تقوم بدور البنوك المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وبتكلفة إقراض أقل من البنوك المتخصصة .
إرتفاع معدلات الإدخار المحلي والقومي مما يساهم في تزايد مستويات التمويل الذاتي للمشروعات الاستثمارية في القطاعات الانتاجية المختلفة .
إلا أن وضع المؤسسات غير الحكومية في مصر مختلف - ونلك في ظل فجوة الموارد المحلية والخارجية - حيث أن المؤسسات غير الحكومية قليلة وغير منتشرة علي مستوي الجمهورية ومن ثم فلا يمكن التعويل عليها في القيام بدور البنوك المتخصصة التمويلي خاصة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، كما تجدر الإشارة أن هناك العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر - والتي لم تستكمل فيها مشروعات البنية الأساسية حتي الأن - والتي تحتاج إلي ضخ إستثمارات ضخمة في كافة القطاعات الإنتاجية بها ومن ثم فهي تحتاج إلي بنوك متخصصة فعالة وعلى درجة كبيرة من الكفاءة .
وعلى صعيد التطورات المصرفية المحلية ، فلقد واجهت البنوك المتخصصة في مصر العديد من المشاكل عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف عام ١٩٩١ وحتي الأن . فلقد تخلي البنك المركزي منذ عام ١٩٩١ عن سياسية التمييز القطاعي في أسعار الفائدة ، حيث كانت القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها القطاع الصناعي تتمتع بأسعار فائدة أقل من ١١ ٪ بينما كانت قطاعات التجارة والتوزيع والقطاعات الخدمية تتمتع بأسعا فائدة مرتفعة (١٥ - ١٧ ٪). ولقد أسفرت سياسة تحرير سعر الفائدة عن عدم قدرة البنوك المتخصصية علي منافسة البنوك التجارية في تلقي الودائع أو منح الاقراض ، الأمر الذي أدي إلي إرتفاع تكلفة الإقتراض من البنوك المتخصصة بالمقارنة بالبنوك التجارية.

خامسا : الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة في مصر وأهم مشاكله التمويلية :
قطاع الزراعة يمثل قطاعا هاما في مصر وبالرغم من الركود الإقتصادي منذ عام ٢٠١١ فإن قطاع الزراعة قد إستطاع أن يظهر درجة عالية من المرونة في النمو

وإستطاع أن يستوعب نصيب متزايد من عملية تشغيل العمالة وتسجيل معدل نمو ثابت بلغ ٣٪ أثناء الفترة من العام المالي ٢٠١١ وحتى العام المالي ٢٠١٣، متفوقا على متوسط مستوى النمو الضعيف في كافة قطاعات الاقتصاد والتي سجلت ٢٪).

إستقر نصيب قطاع الزراعة من إجمالي الناتج المحلي عند حوالي ١٤-١٥٪ ومع ذلك فقد إستطاع أن يسجل معدلات تشغيل مرتفعة بلغ أكثر من ربع إجمالي التوظيف الرسمي. علاوة على ذلك، فإن الصناعات المتعلقة بالزراعة، مثل تجهيز الطعام وتوريد المدخلات، تمثل حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويعيش نصف سكان مصر في المناطق الريفية حيث يعتمدون بشكل كبير على النشاط الزراعي).

يتركز الفقر في قطاع الزراعة ويعيش أكثر من ٨٠٪ من السكان الذين يعانون من فقر مدقع في المناطق الريفية. وبصورة عامة، يبلغ معدل الفقر في قطاع الزراعة أكثر من الثلث (٣٤,٦ ٪)، وهو معدل يزيد عن معدلات الفقر في القطاعات الأخرى وهو ما يظهره شكل رقم (١) التالي . ويرتبط الفقر في الريف في مصر غالبا بحيازات الأراضي الصغيرة، حيث يمتلك ٨١٪ من الفلاحين أقل من ثلاثة أفدنة (١,٢٦ هكتار)، ومن ثم يتطلب قطاع الزراعة المزيد من الدعم لأن دعمه يعمل علي تخفيف الفقر في المناطق الريفية بمصر .

شكل رقم (١) تركز الفقر وفقا للقطاعات الاقتصادية في مصر

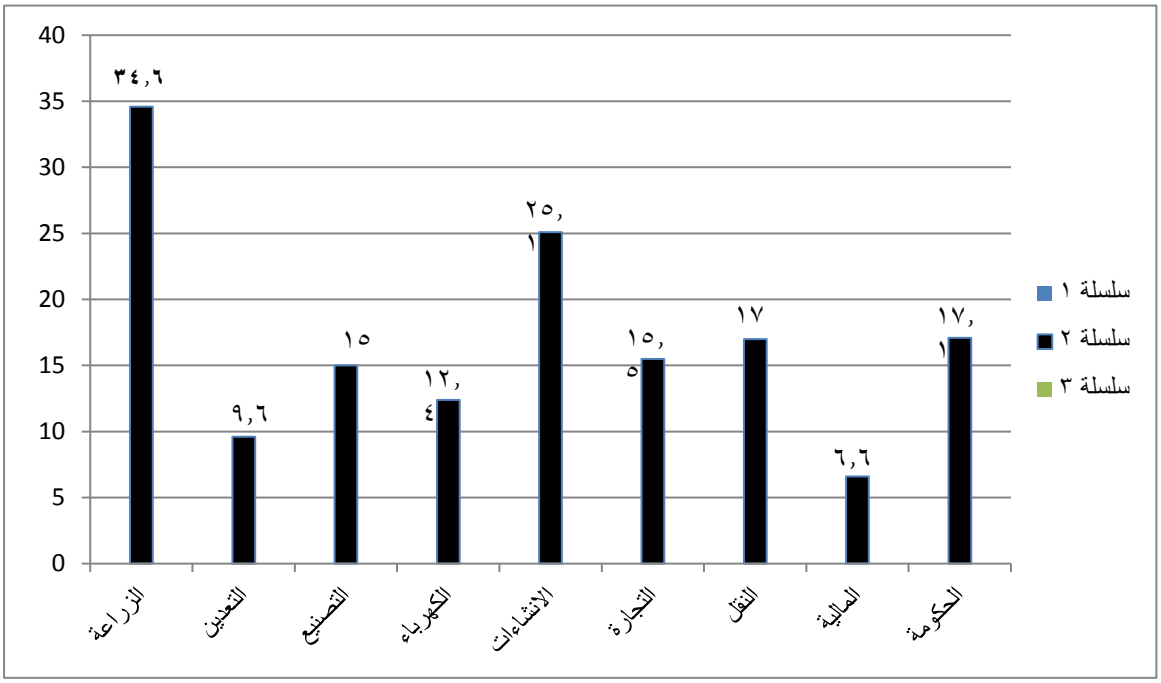

المصدر : قاعدة بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعي - المركز الرئيسي - القاهرة - ٢٠١٣.

كما يظهر الجدول التالي رقم (٣) نسبة السكان الفقراء وفقا لمحل الإقامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ – ٢٠١٢ / ٢٠١٣ . وتوضح بيانات الجدول رقم (٣) ما يلي:

أن نسبة الفقر في مصر في تزايد مستمر .
نسب الفقر في الريف هي دائما أكبر من نسب الفقر الإجمالية أو في الحضر.
جدول رقم (٣)
نسبة السكان الفقراء وفقا لمحل الإقامة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥- ٢٠١٢ / ٢٠١٣٪

السنه / محل الإقامه	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٣/٢٠١٢
إجمالى الجمهورية	١٩,٦	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٦,٢
حضر الجمهورية	١٠,١	١١	١٥,٢	١٧,٦
ريف الجمهورية	٢٦,٨	٢٨,٩	٣٢,٢	٣٢,٤

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المكان ، بحوث ودراسات : (مجلة نصف سنوية) - العدد ٨٨ - مرجع رقم ٠٩-١٣٠٠١- ٢٠١٦ - القاهرة - يوليو ٢٠١٤ - ص ١١.
تعتبر الزراعة هامة أيضا من منظور النوع الإجتماعي حيث تلعب المرأة المصرية دورا هاما في مجال الزراعة في المناطق الريفية بمصر ، حيث تقوم النساء بإنتاج ٦٠٪ من الطعام الذي تستهلكه الأسر الريفية وتبيعه في الأسواق المحلية. وبالرغم من ذلك لا تمتلك النساء في الريف ضمانات كافية وهو ما يمثل عقبة في سبيل حصولهن على التمويل.
يعاني قطاع الزراعة في مصر من العديد من التحديات التي تقف حائلا دون نموه. ومن تلك التحديات :
فقدان الأراضي الزراعية الخصبة بسبب التعديات الحضرية.
صعوبات الحصول على أراضي جديدة مملوكة للدولة المشروعات الإصلاح الزراعي .
عدم توافر الحكومة الجيدة داخل القطاع وخاصة داخل التعاونيات الزراعية .
محدودية تنويع أنماط المحاصيل بسبب التسعير المضر للعديد من المحاصيل بما في ذلك القمح والقطن .
يعانى قطاع الزراعة في مصر أيضا من وجود سوق محدودة ولا تتمتع بالكفاءة في المناطق الزراعية .

بلغ نصيب قطاع الزراعة من إجمالى الايداعات البنكية في مصر ٠,٤٪ في يونية ٢٠١٣ وهو أقل معدل بالمقارنة بمختلف القطاعات الأخرى ، كما أن القطاع البنكى الذى يمتلك أكثر من ٩٠٪ من أصول النظام المالى لا يقوم بتمويل القطاع الزراعى إلا فيما يتعلق ببيع المنتجات الزراعية بعد الحصاد .

المبحث الثالث
الأهمية الإقتصادية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي لدعم قروض المشروعات الصغيرة في الريف المصري

تمهيد :

يهتم البحث بأهمية بنك التنمية والائتمان الزراعي - كأحد أهم البنوك المتخصصة في مصر - للاقتصاد المصري وخاصة للتنمية الريفية للعديد من الأسباب نذكر منها ما يلي :

أن غالبية سكان مصر هم قاطني الريف المصري وأصحاب ملكيات صغيرة ومتوسطة ومن ثم فهم متعاملين مع بنك التنمية والائتمان الزراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الإنتشار الجغرافي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي علي مستوي الجمهورية مما يحقق له منفعة مكانية وزمنية لخدمات المصرفية بالمقارنة مع البنوك الأخري .

إمتلاك البنك للعديد من الموارد الأرضية (كالشون مثلا) والمخازن والشركات الزراعية التي تمكنه من تطوير خدماته المصرفية ولكافة مستويات الملكيات والحيازات الزراعية في الجمهورية.

دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي المؤسسي في دعم وتمويل تلك المشروعات بالمشاركة مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بوزارة التنمية المحلية .

وعلي مستوي العقبات والمشاكل التي تواجه بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر ، نذكر منها :

تفشي حالات الإختلاس والرشوة والمحسوبية ، خاصة علي مستوي الشون الزراعية التابعة له عبر فترة السبع عقود الماضية.

عدم الكفاءة في إدارة القروض الممنوحة من البنك لصغار المزارعين مما أثقل عبء الدين علي صغار الفلاحين ، مما أوجد ضغط سياسي منذ عام ٢٠٠٩ وبعد ثورة يناير ٢٠١١ لاسقاط تلك الديون مما تسبب في خسارة كبيرة للبنك .

إنخفاض الكفاءة الوظيفية علي جميع المستويات الوظيفية في البنك الرئيسي وفروعه مما تسبب في العديد من الضياعات الاقتصادية .

تخلف العمليات المصرفية خاصة علي مستوي الفروع المنتشرة بالريف المصري وعدم مواكبتها للتطورات الحديثة أو المماثلة لها بالبنوك التجارية المحلية أو البنوك المتخصصة في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة في مصر .

وعلي الجانب الأخر كان تركيز البحث علي بنك التنمية والائتمان الزراعي لدوره المحوري بالمشاركة مع بعض البنوك والمؤسسات التمويلية الأخري في مصر في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الريف المصري

أولا : نشأة بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر وأهم إمكانياته المادية والمؤسسية :

١ - نبذة تاريخية عن النشأة وأهم الإمكانيات المادية:

قامت الدولة بإنشاء بنك التسليف الزراعي المصري بموجب المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ برآد مشال مليون جنيه والمرسوم الملكي بإنشاء بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٤٣١ إبان الأزمة الاقتصادية العالمية ليقدم القروض المزارعين المصريين ليحميهم من البنوك العقارية الأجنبية والمرابين . وحرصت إدارة البنك منذ صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ وتعديل إسمه إلى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعيه حتى الآن على أن يقوم بنك التنمية بالأدوار التالية :

تقديم الدعم والتمويل اللازم للمزارعين لجميع أنواع المحاصيل الزراعية وجميع : الأنشطة المتعلقة بالزراعة.

تقديم كافة الخدمات المصرفية وتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تمويل الإلتزامات المرتبطة بالعملية التعليمية والإلتزامات المرتبطة بالزواج وشراء السلع المعمرة وبصفة خاصة في الريف..

ويعد بنك التنمية والائتمان الزراعي من أهم المؤسسات التنموية للنشاط الزراعي في مصر فهو من أكبر البنوك الزراعية بالوطن العربي والشرق الأوسط حيث أنه يمتلك :

أكثر من ١٢١٠ فرع وبنك قرية تغطي كافة القطر المصري.

أكثر من ٤,٤ مليون متر مربع سعات تخزينية مخصص منها مساحة ٢ ملىون متر مربع لإستلام الأقماح المحلية من المزارعين كذلك يبلغ عدد الشون ٣٩٢شونة لدى البنك منتشرة بأنحاء الجمهورية.

أهم الإمكانيات المؤسسية البنك التنمية والائتمان الزراعي ودوره الاقتصادي:

٢ / ١ ، أهم الشركات التابعة للبنك :

يوضح الشكل التوضيحي التالي أهم الشركات التابعة لبنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر:

شكل رقم (٢)
البنك الرئيسى التنمية والائتمان الزراعى

احدى الشركات التابعة والسلوكية بالكامل للبنك الرئيسى **شركة مساهمة مصرية** **البنك التنميه والائتمان الزراعى** **بنك احدى الشركات التابعة والمملوكه بالكامل للبنك الرئيسى**

المصدر : قاعدة بيانات بنك التنمية والائتمان الزارعي - المركز الرئيسي - القاهرة - ٢٠١٣.

ولقد تم تأسيس الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية بناء على طلب البنك المركزي بضرورة فصل العمل المصرفي عن العمل التجاري للبنك وأيضا من أجل الموائمة مع المادة الرابعة بقانون إنشاء البنك رقم ١٩٧٦/١١٧

وذلك لتحقيق الغرض من إنشائه، فبدأت الشركة بمزاولة نشاطها عام ٢٠٠٤ لتتولى عمليات مستلزمات الإنتاج.

والشكل التوضيحي التالي رقم (٣) يوضح إستراتيجية الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية :

شكل رقم (٢)
إستراتيجية الشركة المصرية للتنمية الزراعية والريفية

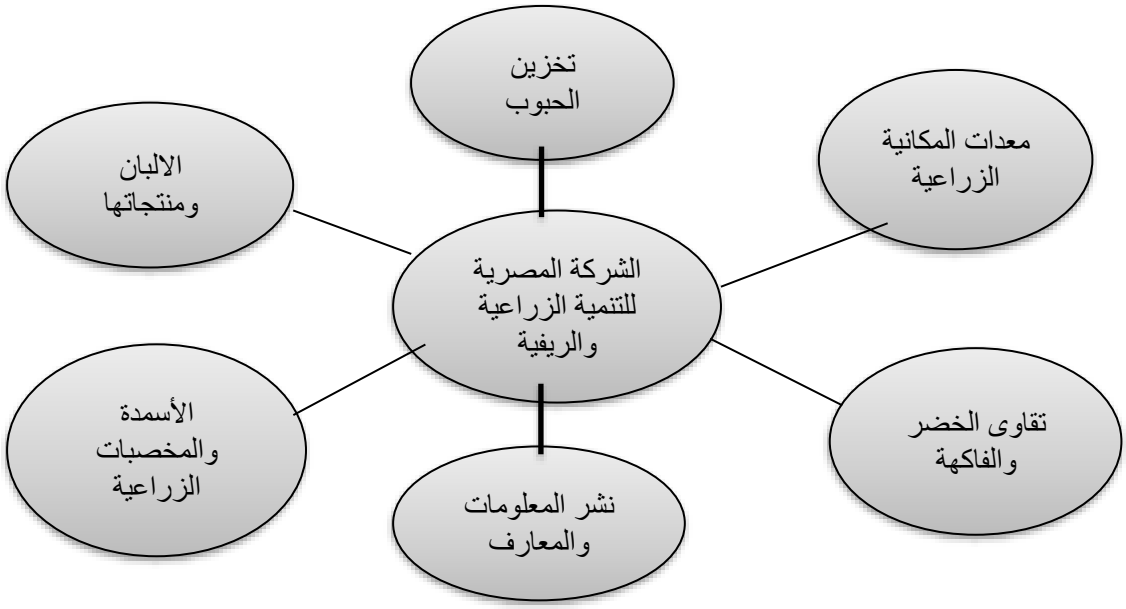

المصدر : قاعدة بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعي - المركز الرئيسي - القاهرة - ٢٠١٣.

ويظهر من الشكل أعلاه أن الشركة تعمل - كإمتداد للبنك - في ممارسة الأعمال المرتبطة بتوفير وتسويق مستلزمات ومخرجات الإنتاج الزراعي وتخزين الحبوب المختلفة على مدار العام وكذا أنشطة التصنيع الزراعي المختلفة، والمشاركة في نشر الممارسات الزراعية الناجحة والتطوير الدائم والمستمر للنشاط الزراعي في الدلتا والوادي والأراضي الجديدة وتطوير أساليب تسويق وتداول المنتجات الزراعية المختلفة.

٢ / ٢: دور البنك في خدمة الاقتصاد المصري :

٢ / ٢ / ١ : خدمه الفلاح المصري من خلال

تمويل نشاطه الزراعي

تمويل نشاطه الحيواني.

توفير مستلزمات الزراعة من أسمدة ومعدات .

إستلام السلع الأساسية منه وتسليمه قيمتها (القمح. القطن. الأرز.... إلخ)

الخدمات المصرفية وحماية أمواله من الضياع والسرقة

منحه قروض بمعدلات لا تتجاوز

صرف المعاشات الفلاحين .

حماية الفلاح من السوق السوداء

٢ / ٢ / ٢ : خدمة الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال :

منح قروض للمشروعات الصغيرة بشروط ميسرة .

منح قروض للسلع المعمرة.

منح قروض للزواج ومساعدة غير القادرين.

منح قروض للتعليم

منح قروض مشروعك - بدءا من عام ٢٠١٤ - من خلال دراسات الجدوى المقدمة :

حيث يمول البنك جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ٥٠٠٠ جنيه : ٥٠٠٠٠٠ جنية وذلك من خلال المستندات المقدمة والمشروعات وحجمها ومدى النفع الاقتصادي والاجتماعي منها.

٢ / ٢ / ٣ : دور بنك التنمية والائتمان الزراعي في التنمية الريفية :

يتزايد دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي للتنمية الريفية ، وذلك للإعتبارات التالية :

يعتبر بنك التنمية والائتمان الزراعي أهم مؤسسة مالية في المناطق الريفية في مصر وهو البنك الوحيد الذي يقوم بإقراض الأفراد وصغار المزارعين وبذلك فهو البنك الوحيد الذي يمكنه الوصول إلى الفقراء في الريف.

يقدم ٧٠٪ من إجمالي اقراض المؤسسات الرسمية إلى قطاع الزراعة .

البنك الوحيد المتواجد في غالبية المناطق الريفية حيث يمتلك ١٢١٠ فرعا والتي تمثل ٣٥٪ من إجمالي عدد فروع البنوك في مصر كما يظهر ذلك من الشكل التوضيحي رقم (٤) حيث يقع ٤٤٪ منها في صعيد مصر كما يظهر ذلك من شكل رقم (٥) التالي .

شكل رقم (٤)
شبكة فروع البنوك في مصر

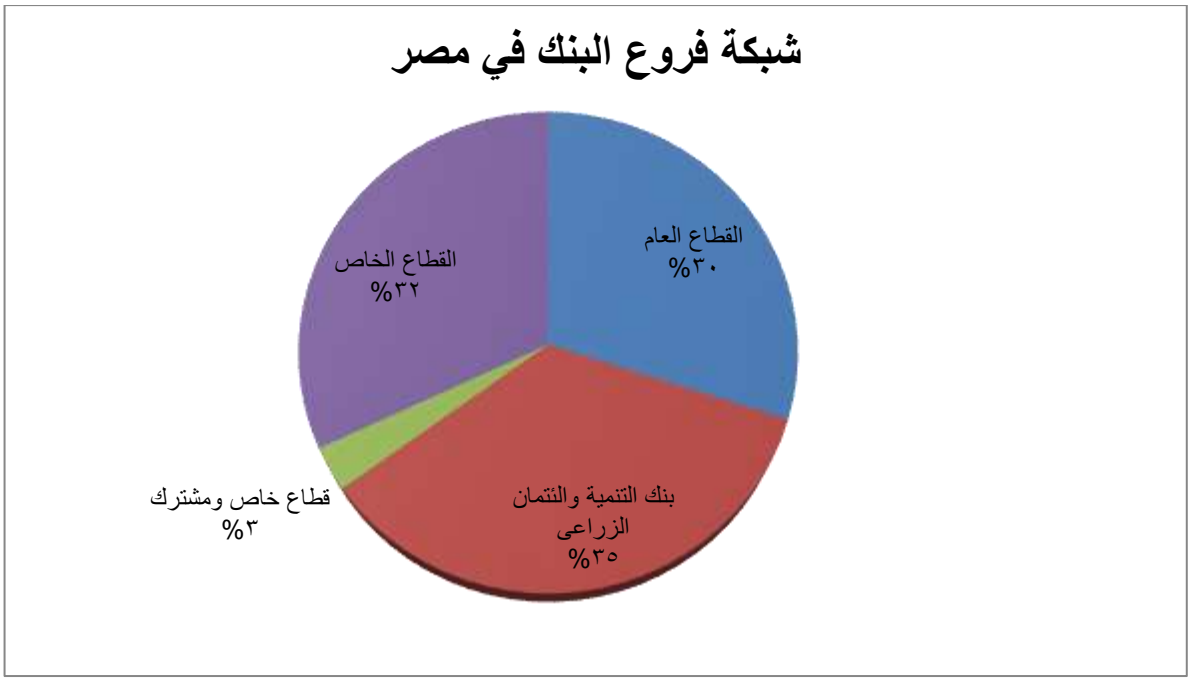

شكل رقم (٥)
توزيع الفروع لبنك التنمية والائتمان الزراعى في مصر

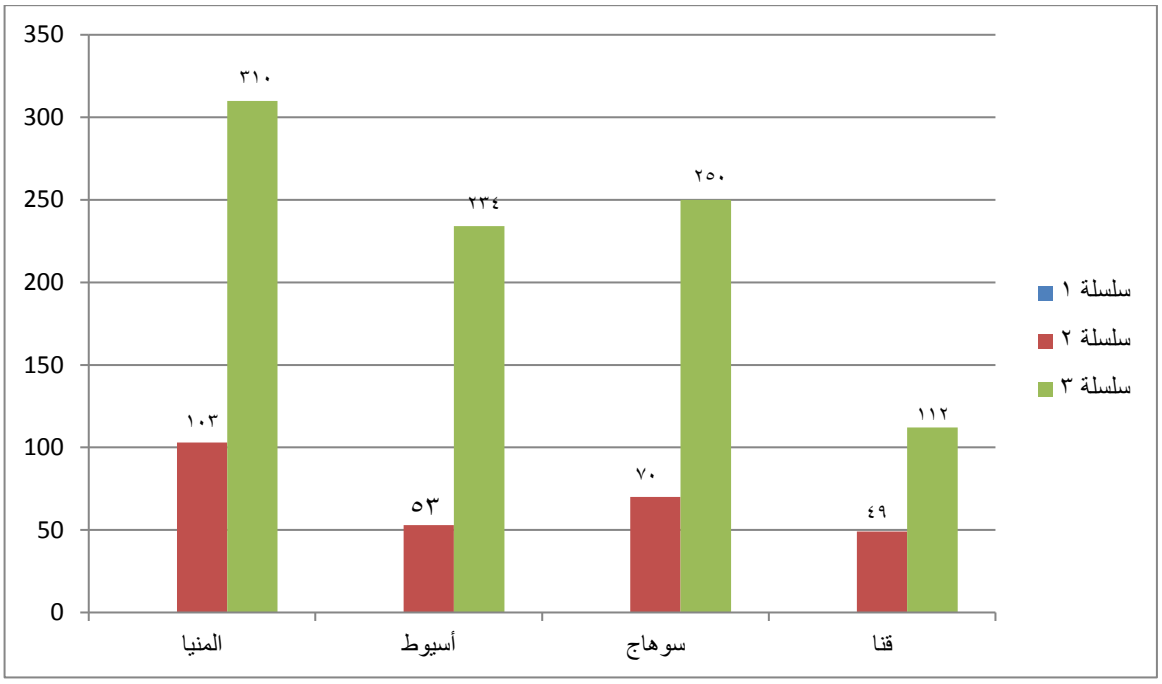

القرى الأشد فقر [redacted] فروع بنك التنمية والائتمان [redacted] الزراعى

المصدر : قاعدة بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعى – المركز الرئيسى – ٢٠١٣ .

يوجد لبنك التنمية والائتمان الزراعي بنك واحد على الأقل في كل محافظة من محافظات مصر .

تعتبر شبكة فروعه واسعة الانتشار في كافة أنحاء مصر وتتجمع حول المناطق الزراعية .

تمتلك شبكته أعلى نسبة إمكانية الوصول اليها في أفقر القرى المصرية شكل رقم (٥) أعلاه حيث تقع ٤٥ ٪ من فروعه في ستة محافظات بها أعلى معدلات فقر. ويوجد أكثر من ٢,٧ مليون مودع في بنك التنمية والائتمان الزراعي و١,٧ مليون مقترض ويتواجد حوالي ٤٧٪ من عملائه في المناطق الأكثر فقرا. وبالإضافة الى الخدمات المالية، يقوم بنك التنمية والائتمان الزراعي بتقديم خدمات غير مالية التطوير المشروعات الخاصة بالمزارعين .

والجدول التالي رقم (٤) يلخص أهم المجالات والجهات التمويلية لبنك التنمية والائتمان الزراعي خاصة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمناطق والفئات المستفيدة منها :

جدول رقم (٤)
أهم الخدمات التمويلية لبنك التنمية والائتمان الزراعي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

م	أوجه التمويل	جهة التمويل	مجالات التمويل (الأنشطة الإنتاجية)	مناطق تنفيذ المشروعات	الفئات المستهدفة
١	مشروعات تمويل المشروعات الصغيرة	وزارة المالية	التصنيع الزراعى – صناعة الألبان – التسويق الإنتاج – صناعات التغليف والتعبئة – الصناعات اليدوية والحرفية وخاصة للمرأة الريفية .	جميع محافظات الجمهورية	العاملين في مجالات الصناعات الحرفية وتسويق مدخلات الإنتاج الزراعى والخدمات الزراعية
٢	قروض الشباب	الصندوق الاجتماعى للتنمية	جميع المشروعات الصغيرة في مجالات التصنيع الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة وإنتاج الألبان وتربية النحل وإنشاء المشاتل ..... إلخ	جميع محافظات الجمهورية	شباب الخرجين والعمالة المتعطلة عن العمل وفئة صغار الحرفين والمزارعين ومربى الماشية
٣	مشروع التنمية الريفية لغرب النوبارية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	تربية اناث الماشية – تسمين ذكور الماعز والاغنام والجاموس – تطوير نظم الرى – أنشطة أخرى	محافظة الإسكندرية ومنطقة غرب النوبارية	الشباب من صغار المزارعين بمناطق استصلاح الأراضي الصحراوية
٤	برنامج الخدمات البيطرية	وزارة الزراعة بالتعاون مع	أنشطة بيطرية تقليدية – أنشطة انتاج حيواني	على مستوى	الشباب من خريجي كليات الطب البيطرى

		الاتحاد الاوربى		الجمهورية	
٥	برنامج التنمية الزراعية	الاتحاد الاوربى	الثروة الحيوانية والداجنة وتصنيع الالبان والاستزراع السمكى ومشروعات الرى والصرف الحقلى وزراعة البساتين	على مستوى الجمهورية	صغار المزارعين والحرفيين والمربين بالريف المصرى
٦	مشروعات تسمين وتربية الماشية (البتلو)	منحة اصلاح السياسة الزراعية بوزارة الزراعة الممولة من وكالة التنمية الامريكية	تربية وتسمين ذكور الجاموس وزن ٢٥٠: ٤٥٠ كجم	على مستوى الجمهورية	صغار المزارعين والمربين او الشركات المتخصصة في تربية الثروة الحيوانية
٧	المشروع القومى للميكنة	منحة وكالة التنمية الامريكية (وزارة الزراعية حالها)	صيانة وإصلاح الآلات الزراعية والتصنيع الزراعى ووسائل النقل الزراعية	على مستوى الجمهورية	صغار المزارعين وصغار الحرفيين والجمعيات التعاونية
٨	المشروعات متناهية الصغر	بنك التنمية والائتمان الزراعى	ورش النجارة – صناعة السجاد والكليم – المنتجات الجلدية والاحذية – صناعة الملابس الجاهزة – صناعة الاوانى الفخارية – تصنيع الالبان والمخللات – تصنيع الفحم النباتى – صناعة العبوات بكافة أنواعها .	على مستوى الجمهورية	شباب الخريجين وأصحاب المهن الحرة الزراعية والتجارية والمشروعات الصغيرة والمرأة المعيلة والباعة الجائلين

					ومستأجرى الاكشاك
٩	مرابحة المشروعات متناهية الصغر (سنابل الخير)	التمويل الاسلامى لفروع بنك التنمية والائتمان الزراعى	ورش النجارة – صناعة السجاد والكليم – المنتجات الجلدية والاحذية – صناعة الملابس الجاهزة – صناعة الاوانى الفخارية – تصنيع الالبان والمخللات – تصنيع الفحم النباتى – صناعة العبوات بكافة أنواعها .	على مستوى الجمهورية	شباب الخريجين وأصحاب المهن الحرة الزراعية والتجارية والمشروعات الصغيرة والمرأة المعيلة والباعة الجائلين ومستأجرى الأكشاك

المصدر : تم تصنيف بيانات الجدول بمعرفة الباحث بناء على بيانات : وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة - قطاع نقطة التجارة الدولية - الدليل الإرشادي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - القاهرة - يونيو ٢٠١٦ - ص ص ١٤ : ٢٠

ويلخص الجدول التالي رقم (٥) أهم القروض والسلف التي يقدمها بنك التنمية والائتمان الزراعي سواء من حيث الآجال أو علي مستوي النشاط عام٢٠١٣ / ٢٠١٤ :

جدول رقم (٥)

أهم القروض والسلف التى يقدمها بنك التنمية والائتمان الزراعى سواء من حيث الآجال أو على مستوى النشاط عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ . (بالألف جنيه ونسب مئوية)

النشاط أجل القرض	إنتاج حيوانى	زراعات محمية	إنتاج سمكى	إنتاج دانى	تمويل إسلامى	قروض بضمان ومخت لف الأغراض	أعمال مرتبطة بالزراعة	التقسيطات والتيسيرات	قروض الشباب	مصادر تمويل خارجى	قروض استهلاكية	ميكنة زراعية	قروض عاملين	استصلاح اراضى	الإجمالى
جملة القروض قصيرة الاجل	٢١٠٦٦٧ ٨,٥	٥٥,٨	٥٧١	٨٧١.٤	٤٥٠	٨٠٨٤	٢٢٧١٣ ٨٦	١١٠٥٦,٧	٤٨٥٤ ٣	-	-	-	-	-	٥٤٤٧٦ ٩٧
جملة القروض متوسطة الأجل	٨٨١٩٦٢. ٣	-	١٨٣ ٨	١٤٩٧ ٢.	٢٩٠٤ ٠٠	٢٩١٦١	١١٢٩٠ ٢٣	١١٨٥٧٠	١٣٢٢ ٣٨	١٧٠٣ ٧	-	٧٠١٣ ٥	١٤٦٦ ٢٤	-	٢٩٩٩٨ ٣٥

جملة القروض طويلة الأجل	-	-	-	-	-	٤٥٧٩٠١	-	٧٢٦٥٧	-	-	٩١١٩	-	-	٣٠٣	٥٣٩٩٨٠
الإجمال	٣٩٨٨٦٤,٨	٥٥,٨	٢٤٠٩	٢٢٦٨٦.	٢٩٠٨٥٠	٤٩٥١٤٦	٣٤١٠٤٠٩	٢٠٢٢٨٣.٧	١٨٠٧٨١	١٧٠٣٧	٩١١٩	٧٠١٣٥	١٤٦٦٢٤	٣٠٣	٨٩٨٧٥١٢
نسبة ١ : ٤٪	٧٧,٩	١٠٠	٢٣,٧	٣٦,٨	٠,١٥	١,٦	٦٦,٧	٥,٥	٢٦,٩	-	-	-	-	-	٦٠,٦
نسبة ٢ : ٤٪	٢٢,١	-	٧٦,٣	٦٣,٢	٩٩,٨٥	٥,٩	٣٣,٣	٥٨,٦	٧٢,١	١٠٠	-	١٠٠	١٠٠	-	٣٣,٤
نسبة ٣ : ٤٪	-	-	-	-	-	٩٢,٥	-	٣٥,٩	-	-	١٠٠	-	-	١٠٠	٦

المصدر – الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوي – سبتمبر ٢٠١٥ – مرجع رقم : ٧١-٠١١١١-٢٠١٥- القاهرة – ٢٠١٥ – ص ١٢٦ – ١٣١ – وانتسب حسب بمعرفة الباحث .

وبتحليل بيانات وأرقام الجدول رقم (٥) أعلاه يظهر لنا ما يلي :
تستحوذ القروض قصيرة الأجل علي نسبة ٦٠,٦ ٪ من الإجمالي العام للقروض التي يقدمها بنك التنمية والائتمان الزراعي وتمثل القروض متوسطة الأجل ٣٣,٤٥ بينما تمثل القروض طويلة الأجل ٦٪ من تلك القروض ، مما يدل على أن السياسة الإئتمانية للبنك تتجه نحو المحافظة علي السيولة علي حساب الربحية ، ويعزي ذلك لضعف القدرات التمويلية طويلة الأجل للبنك.
أن أغلب الأنشطة الانتاجية التي تتجه إليها القروض هي بالترتيب المجالات التالية:
الإنتاج الحيواني.
الأعمال المرتبطة بالزراعة .
التقسيطات والتيسيرات .
ويكشف ذلك عن الأهمية التمويلية للبنك في تمويل الإنتاج الحيواني والعمليات المتعلقة بالزراعة في الريف المصري ، هذا بالإضافة إلي إستحواذ القروض قصيرة الأجل على نسبة كبيرة من تلك القروض لتلك الأنشطة الانتاجية .
أن أغلب القروض طويلة الأجل – مع ضعف قيمها - تتجه إلى استصلاح الأراضى ، الأمر الذي يتطلب معه توفير التمويل طويل الأجل لاستصلاح الأراضي .
ثانيا : أهم الاختلالات المؤسسية والوظيفية لبنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر :
واجه بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر العديد من المشاكل الوظيفية والمؤسسية والتي أثرت بالسلب علي كفاءته في منح الائتمان المصرفي لفئة كبيرة من المنتفعين علي مستوي

الجمهورية ، ولقد كانت أغلب تلك المشكلات ناتجة من إسلوب إدارة البنك عبر العقود السبع الماضية وتأثرها في المقام الأول بالقرارات السياسية والتنفيذية للإدارة الاقتصادية ، ومن ثم لم يكن هناك إستقلالية في إدارة المنظومة المصرفية علي مستوي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ومجموعة فروعه المنتشرة علي مستوي الجمهورية، الأمر الذي تولد عنه العديد من الضياعات الإقتصادية المتراكمة عبر فترة طويلة من الزمن ، وكان من نتيجة تلك الضياعات وصول خسائر البنك في ٢٠١٥/٦/٣٠ لـ٥ مليار جنية مصري .

ونذكر من تلك المشاكل :

إن فاعلية بنك التنمية والائتمان الزراعي في خدمة المزارعين المصريين والقطاع الزراعي بصورة عامة لازالت محدودة ، ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى التدخل الحكومي الكبير في عملياته وفي الإقراض بالإضافة إلى البيروقراطية الإدارية والمالية والقدرات المؤسسية الضعيفة.

ب - إن مؤشرات الأداء المالي الرئيسية لبنك التنمية والائتمان الزراعي ضعيفة بشدة وفي حالة تدهور(خاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١) ، فهناك معدلات سلبية لرأس المال كما أن معدل كفاية رأس المال هي -٨,١ ٪ في يونية ٢٠١٣ بالمقارنة بمعدل - ٢,٢٪ في عام ٢٠١٢، كما حققت عمليات بنك التنمية والإئتمان الزراعي خسائر في ظل وجود أصول ذات جودة منخفضة وإحتياجات إعانات الفائدة والتي تتضح من خلال النسبة المرتفعة للقروض المتعثرة بالمقارنة بإجمالي القروض والتي تصل إلى حوالي ٣٦,٣ ٪ ونسبة المخصصات لإجمالي القروض والتي وصلت إلى ١٧,٦٪ في عام ٢٠١٣. ويظهر الجدول التالي رقم (٦) تلك المؤشرات : .

جدول (٦)

مؤشرات الأداء الرئيسية لبنك التنمية والائتمان الزراعي (٢٠١٢-٢٠١١) (نسب مئوية ٪)

عام من يونيو / مؤشرات الأداء الرئيسية	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
كفاية رأس المال	٧,٤٧-	٢,١٥-	٨,١٤-
هامش الفائدة	١٦,٤٠	٢,٩٧	٥,٢٠
نسبة القروض المتعثرة لإجمالي الديون	٢١,٧٢	٢٨,٠٣	٧٦,٣٢
نسبة القروض إلي الإيداعات	٦٣,٠٢	٧٤,٥٥	٦١,١٩

نسبة المخصصات لإجمالي القروض	١٦,٥٣	١٤,٨٧	١٧,٦٣
العائد على الأصول	٢,٢-	٢,٣٠	٧٠

المصدر : قاعدة بيانات بنك التنمية والإئتمان الزراعي - المركز الرئيسي - ٢٠١٤

ج- إن طريقة عمل بنك التنمية والائتمان الزراعي ومنهجه التراثي غير الناجح فشلا في تعزيز الوساطة المالية بصورة كافية بين المزارعين في الريف ، فعلي سبيل المثال :
نجح بنك التنمية والائتمان الزراعي على مدار سنوات عديدة أن يبني قاعدة من المودعين، وفي يونية ٢٠١٣ كان هناك ٢,٧ مليون مودع قد أودعوا ٢٩ مليار جنية مصري بالبنك ، وصل متوسط حجم الايداع حوالي ١٠ آلاف جنيه مصري، وقد تعرض هؤلاء المودعون الصغار إلى خطر فقدان بنك التنمية والائتمان الزراعي برأس ماله وذلك بسبب زيادة نسبة تعثر مقترضي البنك، خاصة صغار المقترضين ومن ثم إعادة تدوير الديون مرة أخري ، مما تولد عنه أثار سلبية علي كل من سيولة وربحية البنك بما خلق مسئولية مالية على الحكومة ومخاطر محتملة ومستمرة في التعامل مع البنك .
وعلي الجانب الأخر قام بنك التنمية والائتمان الزراعي بإقراض ٢١ مليار جنيه إلى حوالي ٢ مليون مقترض يمثل ثلثها قروض محاصيل مدعومة (٧ مليار جنيه) يبلغ متوسطها حوالي ٧ آلاف جنيه مصري لحوالي مليون عميل، وقد تعرض العديد منهم إلى حالات متفرقة من الإعفاء من الديون بما أفسد ثقافة الإئتمان لدى العميل، أما ثلثي المحفظة الآخرين فهما عبارة عن قروض إستثمارية تبلغ ١٤ مليار جنيه مصري تم تقديمها إلى أكثر من ٧٠٠ ألف مقترض بمتوسط ٢٠ الف جنية مصري.
تعاني القروض الإستثمارية التي تشمل قرض السيارة والإئتمان غير الزراعي من إرتفاع نسبة التخلف عن السداد أكثر من القروض الزراعية لأن بنك التنمية والائتمان الزراعي يفتقر إلى الخبرة في مجال الإئتمان الإستثماري بالإضافة إلى رغبة المزارعين في الحفاظ على جدارتهم الإئتمانية للحفاظ على التمويل المستمر للمحاصيل.
د- إن دعم الإئتمان الذي يقدمه بنك التنمية والائتمان الزراعي يعتبر دعما شاملا في الوقت الحالي ويفتقر إلى الشفافية وإلى أي آليات تحديد الأهداف.
وعلي الجانب الأخر وعلي المستوي التطبيقي هناك العديد من أسباب تعثر الفلاح في سداد ديونه لدى بنك الائتمان الزراعي ، نذكر منها:
يلجأ الفلاح دائما إلى القيام بتدوير السلفة الزراعية ولا يقوم بسدادها مما يتسبب في تراكم المديونية (الأصل به الفائدة) حيث تمنح القروض الزراعية لمده شهور.

يلجأ الفلاح إلى الإقتراض ليس لغرض زراعي ولكن لأغراض شراء السلع الكمالية (تجهيز البنات للزواج) مما يؤدي إلى سرعة تعثر الفلاح.
رغبة الفلاح في شراء أراضى زراعية فيتجه إلى الإقتراض مع عدم قدرته على السداد. .
قيام الحكومة مرارا وتكرارا بالإعلان عن المبادرات وإسقاط ديون الفلاحين ، مما يدفع الفلاحين لعدم السداد لانهم يتوقعوا كل فترة قيام الحكومة بالإعلان عن ذلك وفي ذلك ظلم للفلاح المنتظم بالسداد لانه لا يستفيد من المبادرات الحكومية خاصة في المواسم الإنتخابية. .
إرتفاع أسعار التقاوى والسماد .
ثالثا : الأهمية الاقتصادية لتطوير المنظومة المصرفية في بنك التنمية والائتمان الزراعي
الإعتبارات الإقتصادية للإبقاء على بنك التنمية والائتمان الزراعي:
أصبح تطوير المنظومة المصرفية لبنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر ضرورة إقتصادية في ضوء الإعتبارات التالية :
تجاهل إحتياجات المزارعين من قبل المؤسسات المصرفية الأخري ، وخاصة صغار المزارعين الحصول على الخدمات المصرفية والحاجة إلى سرعة علاج التباين بين الريف والمدينة.
لا يمكن إغلاق بنك التنمية والائتمان الزراعي بسبب شبكة فروعه الكبيرة وقاعدة الإيداعات الضخمة وخاصة الأسر الفقيرة في المناطق الريفية.
بنك التنمية والإئتمان الزراعي أكبر مؤسسة مالية ذات تواجد ضخم في غالبية المناطق الريفية، ولا تقوم البنوك الأخرى بإقراض القطاع الزراعي بسبب وجود تشوهات في سوق التمويل الزراعي
إن إنخفاض معدل إختراق المؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير البنكية يعني أن رحيل بنك التنمية والائتمان الزراعي والإستمرار في سياسات تمويل زراعي مشوهة تتعلق بإسقاط الديون ودعم الفائدة سوف يهدد المعدلات المنخفضة بالفعل للوساطة المالية في المناطق الريفية، وهو ما يحتمل أن يضاعف الفجوة بين المناطق الريفية والحضر في مصر.
عدم إستطاعة المؤسسات غير المصرفية (خاصة الصندوق الاجتماعي للتنمية) تمويل المشروعات الصغيرة علي مستوي الريف المصري بدون المساعدة التمويلية والفنية والادارية من الفروع المختلفة لبنك التنمية والإئتمان الزراعي.
إعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر :
ظهرت الحاجة الاقتصادية لإعادة هيكلة بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر للأسباب التالية :
أهمية الزراعة والاقتصاد الزراعي بالنسبة للنمو والتنمية في مصر .
تعزيز وإصلاح بنك التنمية والائتمان الزراعي يوفر فرصة فريدة لعلاج الفقر في المناطق الريفية من خلال القطاع المالي عن طريق الإستفادة من شبكة البنك الواسعة. - تعتبر عملية

إعادة هيكلة البنك جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الزراعية المستدامةﷺ (٢٠٣٠-٢٠١٠) والتي وضعتها في عام ٢٠١١ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والتي تهدف إلى خلق قطاع زراعي مستدام ويحقق نموا.

وبناء عليه، تم التخطيط لتنفيذ "برنامج تمويل المناطق الريفية بمصر" : وهو برنامج شامل يلتزم بجدول زمني (٢٠٢٠-٢٠١٥) و يهدف إلى تعزيز وتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى بنك يدار بصورة تجارية ويركز على قطاع الزراعة وتطبيق نظام مالي سليم وتنافسي يخدم ريف مصر.

وقد تم وضع برنامج وفقا لجدول زمني وأهداف في نهاية يونية ٢٠١٤ من خلال عملية إستشارية مكثفة في ظل وجود ممثلين من وزارة المالية ووزارة الزراعة

واستصلاح الأراضي والبنك المركزي المصري وتعاونيات المزارعين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمصرفيين وعملاء بنك التنمية والائتمان الزراعي. وقد تم توفيق الدعائم الرئيسية للبرنامج مع التوصيات التي قدمت من قبل في إطار برنامج تقييم القطاع المالي عام ٢٠٠٨ الذي وضعه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي

رابعا : الأهداف القومية لقروض مشروعك ودور بنك التنمية والائتمان الزراعي في تحقيقها :

أهداف قروض مشروعك

إن الهدف التنموي للمشروع هو تعزيز القدرة على حصول المزارعين في المناطق الريفية على الخدمات المالية وغير المالية من خلال تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلى بنك تجاري زراعي مستدام مع القدرة على المنافسة في السوق المالية.

يقوم البرنامج بدعم بنك التنمية والإئتمان الزراعي من خلال بناء قدرات مائية ومؤسسية وقدرات تكنولوجيا معلومات ومن خلال دعم الحوكمة لتحويل المؤسسة (بنك التنمية والائتمان الزراعي) إلى بنك مستدام يركز على مجال الزراعة.

تقديم الخدمات المالية سوف تسهم في نهاية الأمر في زيادة الإنتاجية الزراعية والنمو وسوف يسهم بذلك في الحد من الفقر في المناطق الريفية ودعم هدفي البنك المتعلقين بالقضاء على الفقر المدقع ودعم المشاركة للمرأة والفئات المهمشة في المجتمع وخاصة علي مستوي الريف المصري .

إن الهدف الأسمى على المدى الطويل لهذا المشروع هو تبني قطاع مالي تنافسي . وسليم يخدم قطاع الزراعة. '

الإطار المؤسسي والإجرائي لقروض مشروعك:

تشترك مجموعة من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة في مصر بالتعاون مع جهاز التنمية الريفية بوزارة التنمية المحلية في تقييم دراسات الجدوي المقدمة لها بغرض تمويل تلك المشروعات والبنوك الممولة هي :

بنك التنمية والائتمان الزراعي

بنك مصر

البنك الاهلى المصرى

بنك القاهرة

بنك الاسكان والتعمير.

أما مجالات استخدام القروض فهي :

تمويل شراء الآلات والمعدات والتجهيزات

تمويل النشاط التجاري

تمويل مشروعات الثروة الحيوانية

المهن الحرة

وقيمة القروض ومعدل الفائدة المصاحبة هي كالتالي :

من ألف جنيه وحتى ٢٥ ألف بمعدل ٨٪

من ٢٥ ألف وحتى ١٠٠ ألف بمعدل ١٠٪

من ١٠٠ ألف وحتى ١٢٥ ألف بمعدل ١٥٪

من ١٢٥ ألف وحتى ٢ مليون بمعدل ٣٠٪

هـ- أكبر من مليون جنيه بمعدل ٤٠ ٪.

ولقد وصلت محفظة القروض إلى ملىار و ٣٠٠ مليون جنيه منتصف شهر مايو ٢٠١٩ باجمالى:

٢٠ ألف مشروع منفذ فعلا

٢٥٠٠ مشروع قيد الدراسة

والجدول التالي رقم (٧) يظهر أمثلة عملية لبعض المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تم تمويلها عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي علي مستوي الجمهورية خلال الفترة من يناير ٢٠١٠ وحتي يونيو ٢٠١٦:

جدول رقم (٧)

مشروعات صغرى ممولة فعلياً من الفروع المختلفة لبنك التنمية والائتمان الزراعى على مستوى محافظات الجمهورية

م	إسم المشروع	النشاط	المكان	قيمة التمويل بالجنية	العمالة المقترحة بالعامل
١	محطة تموين وخدمة سيارات	خدمى	الصليبة – قرية محمود عبد الصمد – الوحدة المنصورية – محافظة الجيزة	مليون جنيه	٢٩ (عماله فنيه ومساعدة)
٢	جرار زراعى	زراعى	أبو عزيز – مطاى - المنيا	٤٥٦٠٠	واحد (المنتفع)
٣	مضرب أرز	صناعى	الظاهرية – التل الكبير - الاسماعلية	٥٠٠٠٠	٥ فرص عمل دائمة
٤	تطوير مخبز بلدى	صناعى	بنى على – بنى مزار - المنيا	٢٠٠٠٠	٥ فرص عمل
٥	مشروع تحضين كتاكيت بلدى	داجنى (زراعى)	بنى على – بنى مزار - المنيا	٤٠٠٠	٢ فرص عمل
٦	تشغيل مزرعة تسمين دواجن	داجنى (زراعى)	بنى على – بنى مزار - المنيا	٢٠٠٠٠	٣ فرص عمل
٧	إحلال وتجديد معدات ورشة بلاط	صناعى	مدينة الباويطى – مركز الواحات البحرية - الجيزة	٢٠٠٠٠	٢ فرص عمل
٨	مدشة حبوب	صناعى	بنى على – بنى مزار - المنيا	٥٠٠٠	٢ فرصة عمل
٩	سيارة نقل بضائع	خدمات	قرية ظفر – تمى – الدقهلية	٥٠٠٠٠	١ فرصة عمل
١٠	تشغيل مصنع طوب طفلى	صناعى	قرية الزيو – الواحات البحرية – الجيزة	٢٧٢٥٠	زيادة وردية العمال المتواجدين والبالغة ٨٠ عامل

١١	آلة دراس	زراعى	بنى على – بنى مزار – المنيا	٦٠٠٠	٢ فرصة عمل
١٢	مصنع تجفيف وتعبئة البلح	صناعى	الواحات البحرية - الجيزة	١٠٠٠٠٠	٩٧ فرصة عمل منها ٩٢ موسمية و ٥ دائمة
١٣	وحدة تبريد وتجميد لحوم وأسماك	خدمات	قرية الحمروای – كفر الشيخ	٥٠٠٠٠	٤ فرصة عمل
١٤		صناعى	مدينة أطواب – مركز الواسطى – محافظة بنى سويف	١٢٠٠٠	٩ عمالة قائمة
١٥	تطوير ورشة إنتاج	صناعى	طوخ دلكه – تلا - المنوفية	٢٠٠٠٠	١٢ (٨ ماهرة + ٤ غير ماهرة
١٦	ماكينة تحبيب بلاستيك	صناعى	قرية أبا الوقف – مقاغة – المنيا	٢٢٠٠٠	٤ عمال (٢ فنى ، ٢ عادى)
١٧	تصنيع منظفات صناعية	صناعى	قلين البلد – قلين – كفر الشيخ	٢١٠٠٠	٧ فرص عمل

المصدر : قاعدة بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعى – فرع النوبارية – يونيو ٢٠١٦ .

ويتضح من الجدول أعلاه مدى مساهمة تلك المشروعات في معالجة مشكلة البطالة في الريف المصرى ، مما يساهم في التخفيف من حدة الفقر في الريف المصرى وخاصة الفقر المدقع في ريف الوجه القبلى . والفقر المدقع يعرف بنسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائى

الخاتمة

يهتم البحث بدور البنوك المتخصصة- خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعي - في تعزيز وتفعيل نجاح المشروعات الصغيرة في مصر، ونقصد بذلك الدور ليس الدور التمويلي فقط وإنما يتعدي ذلك إلى توفير البيئة المواتية لها والداعمة لها في في مجالات عديدة نذكر منها ؛

التمويل المصرفي .

المشاركة في إعداد دراسات الجدوي للمشروعات المقترحة .

المشورة الفنية والتكنولوجية .
دراسة الأسواق المتاحة والممكنة .
دعم صادرات المشروعات الصغيرة .
ومن أهم الإستنتاجات الرئيسية للدراسة ما يلي :
من خصائص المشروعات الصغيرة :
إنخفاض الطاقة الانتاجية .
إنخفاض الأجور.
إنخفاض الحجم المطلق لرأس المال .
الإعتماد علي الخامات المحلية .
القدرة علي الإنتشار الجغرافي وأثر ذلك علي تخفيف الهجرة من الريف للحضر.
التخفيف من حدة التركيز الصناعي .
تعتبر المشروعات الصغيرة مراكز تدريب تمد بها المشروعات الكبيرة بالعمالة الماهرة .
نتج عن سياسة تحرير سعر الفائدة في إطار سياسات برامج التثبيت الإقتصادي - عدم قدرة البنوك المتخصصة علي منافسة البنوك التجارية في تلقي الودائع أو منح الإقراض ، الأمر الذي أدي إلى إرتفاع تكلفة الإقتراض من البنوك المتخصصة بالمقارنة بالبنوك التجارية.
أن نسبة الفقر في مصر في تزايد مستمر، ونسب الفقر في الريف هي دائما أكبر من نسب الفقر الإجمالية أو في الحضر.
إن الهدف التنموي لقروض مشروعك ٢٠١٥-٢٠٢٠ : هو تعزيز القدرة على حصول المزارعين في المناطق الريفية على الخدمات المالية وغير المالية من خلال تحويل بنك التنمية والإئتمان الزراعي إلى بنك تجاري زراعي مستدام مع القدرة على المنافسة في السوق المالية. كما يقوم البرنامج بدعم بنك التنمية والائتمان الزراعي من خلال بناء قدرات مالية ومؤسسية وقدرات تكنولوجيا معلومات ومن خلال دعم الحوكمة لتحويل المؤسسة (بنك التنمية والإئتمان الزراعي) إلى بنك مستدام يركز على مجال الزراعة.
٥- وعلي مستوي مدي تحقق كل فرض من فروض البحث نود أن نشير لما يلي :
بالنسبة للفرض الأول وهو : الدعم المؤسسي والتمويلي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مصر - خاصة في الريف - له أهمية بالغة في نجاحها .
وكان من أهم مبررات صياغة هذا الفرض هو محاولة البحث توضيح وتحليل أهم العقبات التي تواجه متلقي التمويل الصغير ومتناهي الصغر في الريف المصري، والتي ترجع في المقام الأول لعدم وجود مساندة مؤسسية لهم تساعدهم في إستثمار تلك الأموال في مشروعات مربحة لهم بناء علي دراسات جدوي مسبقة وتمويل كافي وتدريب مستمر ، ويمكن لبنك التنمية والإئتمان الزراعي بفروعه المنتشرة في الريف المصري من القيام بهذا الدور .

ولقد حاول البحث من خلال المباحث الثلاث ، وذلك نظرا لأهمية هذا الفرض ، تناول التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتحليل أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للإقتصاد الوطني ، وذلك من خلال المبحث الأول ، ثم إنتقل البحث في المبحث الثاني لتناول نقطتين هامتين هما :

- أهمية البنوك المتخصصة لتنمية قطاعات إقتصادية معينة ، خاصة بنك التنمية والإئتمان الزراعي في توفير التمويل المتعدد الأغراض والمختلف الأجال للفلاح المصري .
- توضيح أهمية الزراعة للإقتصاد المصري ، وأهم العقبات التمويلية لقطاع الزراعة في مصر.

وتم التركيز بالمبحث الثالث علي دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، مع تناول بعض الحالات العملية لقروض مشروعك (٢٠٢٠-٢٠١٥) والجاري تمويلها حتي عام ٢٠٢٠.

ب- بالنسبة للفرض الثاني وهو: مراعاة الإعتبارات الاقتصادية عند تطوير المنظومة المصرفية لبنك التنمية والائتمان الزراعي شرط ضروري للتطوير ولكنه ليس كافيا.

ومن مبررات صياغة ذلك الفرض هو حجم العوائق والمشكلات الإدارية و التمويلية التي واجهت بنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر خلال فترة الأربعة عقود الماضية، مما سبب الخسائر المالية التي تكبدها البنك ، مع عدم تطوير المنظومة المصرفية به لتواكب متطلبات الصرافة الشاملة .

ولقد تناول البحث في المبحث الثالث أهم الإعتبارات الإقتصادية للإبقاء علي بنك التنمية والإئتمان الزراعي وأهمية إعادة هيكلة بنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر . وتلك النقطة البحثية هامة وتحتاج إلى دراسات جديدة في ضوء إتجاه الإدارة الإقتصادية في مصر تطوير المنظومة المصرفية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر وإتجاهه للصرافة الشاملة.

ج- بالنسبة للفرض الثالث وهو : يمتلك بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر القدرات المؤسسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الريف المصري

وكان من أهم الأسباب لصياغة إختبار صحة هذا الغرض، من خلال البحث ، هو محاولة الإستفادة من القدرات المؤسسية والوظيفية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر لمساندة برنامج قروض مشروعك (٢٠٢٠-٢٠١٥).

ولقد إهتم المبحث الثالث من الدراسة بتوضيح مدي الإستفادة من المزايا الإيجابية التي ينفرد بها بنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر بالنسبة للبنوك الأخري ، خاصة ميزة الإنتشار الجغرافي وإستغلال تلك المزايا في تحقيق الدعم المؤسسي لقروض مشروعك (٢٠٢٠-٢٠١٥) ، وبما يحقق النفع المتبادل لبنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر ولمتلقي قروض مشروعك في نفس الوقت . ولقد حاول البحث تحليل دور بنك التنمية والإئتمان الزراعي في مساندة متلقي التمويل الصغير والمتناهي الصغر في الريف المصري في إطار قروض مشروعك ، إلا أن

تقييم ذلك الدور يحتاج لفترة زمنية توضح مدي نجاح تلك المشروعات علي أرض الواقع ، خاصة مع وجود تحدي حالي يواجه تلك المشروعات وهو إرتفاع معدلات التضخم والناتج من الإضطرابات الحالية و المستمرة في سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية خاصة الدولار .

وبناء علي ذلك توصي الدراسة بما يلي :

ضرورة مراعاة إستمرار الدعم المادي والفني لمشروعات قروض مشروعك مع مراعاة زيادة قيمة القروض وزيادة فترة السماح في ظل زيادة معدل التضخم المحلي بسبب تغيرات سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ومن ثم إرتفاع تكاليف الانتاج .

- المتابعة الدورية الفنية والمالية والإدارية للمشروعات الممولة، وذلك للإستفادة من إيجابيات التنفيذ العملي وتلافي سلبياته عند تمويل المشروعات الجديدة .

- أن يساهم بنك التنمية والإئتمان الزراعي في مصر بالمساعدة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية في تكوين معارض دورية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من أجل خلق فرص تسويقية لها .

- أن يخضع بنك التنمية والإئتمان الزراعي للرقابة المباشرة لسياسته الإئتمانية من قبل البنك المركزي .

- التنسيق الدوري بين بنك التنمية والإئتمان الزراعي ووزارة الصناعة والمشروعات المتوسطة والصغيرة ووزارة التنمية المحلية والريفية في تقييم المشروعات الممولة .

- إستثمار الأصول العقارية التي يملكها البنك علي مستوي الجمهورية ، خاصة الشون الزراعية ، في أنشطة مربحة للبنك تعظم من قدراته المالية والإئتمانية .

- توحيد السياسة الإئتمانية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي في جميع فروعه وعلي مستوي الأنشطة المتماثلة ، سواء في صعيد مصر أو الوجه البحري ، علي أن تراجع المعايير والسياسات الإئتمانية للبنك دوريا وذلك تحقيقا للعدالة بين المناطق المختلفة والأنشطة المختلفة في منح الإئتمان من البنك.

- محاولة تطوير فروع البنك في الريف، مع التدريب المستمر للموارد البشرية به وعلي كافة المستويات التنظيمية ، وذلك بغرض تعظيم الكفاءة الوظيفية لموارد البنك البشرية و تحسين البيئة المؤسسية لبنك التنمية والإئتمان الزراعي علي مستوي فروع المدن والقري علي مستوي الجمهورية .

الهوامش

بنك التنمية والإئتمان الزراعي- قاعدة بيانات المركز الرئيسي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي - المركز الرئيسي - يوليو ٢٠١٦. ٢.

حسين عبدالمطلب الأسرج - المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية - وزارة التجارة والصناعة المصرية - ٢٠٠٩- ص ٥، ص ٤١.
علاء مصطفي عبد المقصود أبوعجيلة - التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشآت الصغيرة - رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠١٤ - ص ب & ص ٢٩٢. .
شرين بشري غالي توما - دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر أهمية التوازن بين كل من الأداء الإجتماعي والاستدامة المالية للمؤسسات التمويل متناهي الصغر (دراسة تحليلية للحالة المصرية) - رسالة دكتوراة غير منشورة - قسم الأقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ٢٠١٤ - ص ٢٠ & ص ١٥٤.
شيماء السيد فاضل محمد الزلاط - قياس مدي كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة من ١٩٩١- ٢٠١٠) - رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ٢٠١٢ - ص ج & ص ١١٤ . ،
سالي أحمد محمد سيد عاشور - المردود الإقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر - رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الإقتصاد - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - إبريل ٢٠١٥ – ص ٦ & ص ١٩٤ .
النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري - المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ - المجلد السابع والخمسون - القاهرة - ص ٧٤.
القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ - مادة (١) ومادة (٢) .
مجلس الشوري - " خطة قومية وبرامج التنمية الصناعات الصغيرة منع الإستفادة من تجارب الدول الأخري- التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة - دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون - ٢٠٠٣
حسين عبد المطلب الأسرج - مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ٢٢٩ - مطابع مؤسسية الأهرام الاقتصادي - أكتوبر ٢٠٠٦ - ص ص ه : ٨.
معهد الدراسات المصرفية بالكويت - البنوك المتخصصة - - فبراير ٢٠١٥ - السلسلة السابعة - العدد ٧
شبكة المعلومات الدولية - موقع جريدة العالم اليوم في ٢٠١٦/٦/٢٠ - البنوك المتخصصة بين الإبقاء والإلغاء - العالم اليوم في ٢٠٠٦/٤/٨
البنك المركزي المصري - النشرة الإحصائية الشهرية - العدد رقم (٢٠٨) - يوليو ٢٠١٤ - ص ص ١٢٣ : ١٢٤
المرجع السابق ص ض ١٢٥ : ١٢٦

البنك الدولي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مشروع تطوير المناطق الريفية في مصر - وثيقة رقم ٩١٤٣٦ - / www.wORLDBANK.oRG/ Infoshop
المرجع السابق .
بنك التنمية والإئتمان الزراعي - مجلة تنمية " مجلة قطاع التسويق بالبنك الرئيسي - العدد الثاني - مارس ٢٠١٣ - ص ص ٢٤ : ٢٥
قاعدة بيانات بنك التنمية والائتمان الزراعي - المركز الرئيسي ٢٠١٦
وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة - قطاع نقطة التجارة الدولية - الدليل الإرشادي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - القاهرة - يونيو ٢٠١٦ - ص ص ١٤ : ٢٠
قاعدة بيانات بنك التنمية والإئتمان الزراعي - المركز الرئيسي -٢٠١٦.
المرجع السابق .
البنك الدولي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مشروع تطوير المناطق الريفية في مصر - وثيقة رقم ٩١٩٢٦- مرجع سبق ذكره .
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - المكتب الفني للوزير - القاهرة – ٢٠١٦
بنك التنمية والائتمان الزراعي - قاعدة بيانات فرع النوبارية - يونيو ٢٠١٦.
قاعدة بيانات وزارة التنمية المحلية - القاهرة - ٢٠١٦.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - السكان بحوث ودراسات و مجلة نصف سنوية و - العدد ٨٨ - مرجع رقم ٦٩-١٣٠٠١-٢٠١٤- إصدار يوليو ٢٠١٤- ص ٢٧.

المراجع

المراجع العربية : الوثائق :

١- البنك الدولي - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مشروع تطوير المناطق الريفية في مصر - وثيقة رقم ٩١٩٢٦ - WWW . worldbank . org / infoshop
القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ - مادة (١) ومادة (٢) .
٣- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة - قطاع نقطة التجارة الدولية - الدليل الإرشادي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة - القاهرة - يونيو ٢٠١٦..

الكتب :

١- حسين عبد المطلب الأسرج - مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر - كتاب الأهرام الاقتصادي - العدد ٢٢٩ - مطابع مؤسسة الأهرام الاقتصادي – أكتوبر ٢٠٠٦ .

ج - الدوريات والمقالات :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - السكان بحوث ودراسات " مجلة نصف سنوية - العدد ٨٨ - مرجع رقم ٦٩-١٣٠٠١-٢٠١٤- إصدار يوليو ٢٠١٤

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - سبتمبر ٢٠١٥ - مرجع رقم : ٧١-١١١١-٢٠١٥ - القاهرة - ٢٠١٥.
٣- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري - المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤- المجلد السابع والخمسون - القاهرة .
٤- البنك المركزي المصري - النشرة الإحصائية الشهرية - العدد رقم (٢٠٨) - يوليو ٢٠١٤ - ص ص ١٢٣: ١٢٤.
٥- البنك المركزي المصري - المجلة الإقتصادية نصف السنوية – ديسمبر ٢٠١٤
بنك التنمية الصناعية والعمال المصري - السياسة الإئتمانية للبنك لعام ٢٠١٦
بنك التنمية والإئتمان الزراعي - مجلة تنمية " مجلة قطاع التسويق بالبنك الرئيسي - العدد الثاني - مارس ٢٠١٣ - ص ص ٢٤ : ٢٥
معهد الدراسات المصرفية بالكويت - البنوك المتخصصة - - فبراير ٢٠١٥ - السلسلة السابعة - العدد ٧.
د- الرسائل والأبحاث العلمية :
حسين عبدالمطلب الأسرج - المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية - وزارة التجارة والصناعة المصرية - ٢٠٠٩.
سالي أحمد محمد سيد عاشور - المردود الإقتصادي والاجتماعي للتمويل متناهي الصغر في مصر- رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الإقتصاد – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - إبريل ٢٠١٥
شيماء السيد فاضل محمد الزلاط - قياس مدي كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة من ١٩٩١-٢٠١٠) - رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - القاهرة - ٢٠١٢.
شرين بشري غالي توما - دور التمويل متناهي الصغر في تخفيف حدة الفقر " أهمية التوازن بين كل من الأداء الإجتماعي والاستدامة المالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر" (دراسة تحليلية للحالة المصرية) - رسالة دكتوراة غير منشورة . - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ٢٠١٤
علاء مصطفي عبد المقصود أبوعجيلة - التمويل الإسلامي ودوره في تمويل المنشأت الصغيرة - رسالة ماجستير غير منشورة - قسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ٢٠١٤ .
٥- تقارير ونشرات وإحصاءات وقواعد معلومات وبيانات : .
بنك التنمية والإئتمان الزراعي- قاعدة بيانات المركز الرئيسي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي - المركز الرئيسي - يوليو ٢٠١٦.

بنك التنمية والإئتمان الزراعي - قاعدة بيانات فرع النوبارية - يونيو ٢٠١٦
بنك التنمية والإئتمان الزراعي- قاعدة بيانات المركز الرئيسي لبنك التنمية والإئتمان الزراعي - المركز الرئيسي - يوليو٢٠١٤
قاعدة بيانات وزارة التنمية المحلية - القاهرة - ٢٠١٦.
مجلس الشوري -« خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الإستفادة من تجارب الدول الأخري" – التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة - دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون - ٢٠٠٣.
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - المكتب الفني للوزير - القاهرة - ٢٠١٦ .
و- شبكة المعلومات الدولية :
شبكة المعلومات الدولية - موقع جريدة العالم اليوم في ٢٠١٦/٦/٢٠ - البنوك المتخصصة بين الإبقاء والإلغاء - العالم اليوم في ٢٠٠٦/٤/٨ .